

الحدث

السودان يمنح تركيا جزيرة سواكن:

البشير يتموضع بعيداً عن الرياض وأبو ظبي؟

التي تسعى إلى إحكام قبضتها على كامل الموانئ الواقعة في البحر الأحمر والقرن الأفريقي وشرق أفريقيا عموماً، بعد سيطرتها على ميناء جيبوتي عبر «شركة موانئ دبي» التي تديره، وميناء عصب في أريتريا حيث تمتلك قاعدة عسكرية، و«تملكها» ميناء بربرة في «جمهورية أرض الصومال» (حصلت على عقد امتياز إدارته وتطويره)، وتحكمها بميناء عدن جنوب اليمن.

بالنسبة إلى السودان، تنبئ موافقته على منح تركيا جزيرة سواكن بأنه يقطع شوطاً إضافياً على طريق إعادة تجلية تموضعه الإقليمي، الذي شهد منذ عام 2014 تبدلات جذرية نقلت البلد الأفريقي من ضفة إلى أخرى مغايرة تماماً. هل يعني ذلك أن نظام البشير يتجه إلى القطع، نهائياً، مع المحور السعودي - الإماراتي؟ ينفي وزير الخارجية السوداني نية بلاده الدخول في حلف إقليمي جديد، قائلاً إن «السودان لم ولن يكون يوماً جزءاً من أي محور، ونحن منفتحون على كل دول العالم لتبادل المصالح، وتركيا دولة شقيقة ولنا معها تاريخ طويل»، لكن حجم الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين، والتي بلغ عددها 22 وبرز من بينها الاتفاق على تشكيل «مجلس للتعاون الاستراتيجي»،

وتتويج زيارة اردوغان بمباحثات ثلاثية جمعت، أمس، رئيس أركان الجيش التركي، خلوصي أكار، ونظيره السوداني عماد الدين مصطفى عدوي، ونظيره القطري غانم بن شاهين الغانم، الذي أخرجت بلاده لتوها من تحالف العدوان على اليمن، فيما واصل السودان، حتى أمس القريب، انغماسه في أحوال هذه الحرب، يحمل أكثر من رسالة على هذا الصعيد.

رسائل ستشكل ساحات الاشتباك السياسي في المنطقة، في المرحلة المقبلة، مختبراً لتجلياتها، وخصوصاً في اليمن حيث تكبد السودان خسائر بشرية كبيرة ولدت ولا تزال موجة سخط على نظام البشير، وفي مضمار أزمة الخليج التي بدت الخطوط، منذ بداياتها، مائلة إلى الدوحة، وخصوصاً عقب زيارة البشير لقطر أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

(الأخبار)



أول زيارة لرئيس تركيا للسودان منذ استقلاله عام 1956 (أ ف ب)

التعاون العسكري»، مشيراً إلى أن «وزارة الدفاع السودانية منفتحة على التعاون العسكري مع أي جهة... ومستعدون للتعاون العسكري مع تركيا». ماذا يعني ذلك في الإطار العام؟ تقع جزيرة سواكن على الساحل الغربي للبحر الأحمر الذي يحدهم الغربي للبحر الأحمر الذي يحدهم السعودي من الغرب، ما يعني أن أي وجود عسكري أو أممي تركي فيها سيشكل، في حده الأدنى، «عامل إزعاج وإقلاق» للسعودية، التي لم تُرحب بها، إلى الآن، من وجود قاعدة عسكرية تركية شرقياً، هي قاعدة الريان في قطر، والتي شكّل مطلب إغلاقها أحد المطالب الـ 13 التي تقدمت بها الرياض، ومعها أبو ظبي والبحرين وال القاهرة، إلى الدوحة، كشرط لإعادة العلاقات مع الأخيرة. يُضاف إلى ما تقدم، أن وجود تركيا في جزيرة سواكن، إلى جانب وجودها في الصومال، يمثل عامل منافسة إضافياً للإمارات

(السعودية) سيأتون إلى سواكن، ومنها يذهبون إلى العمرة في سياحة مبرمجة»، في رسالة مبطنة إلى السعودية التي تجهد في فرض شروطها التنظيمية على الدول التي يُقدم منها الحجاج والمعتمرين، قال اردوغان إن «هناك ملحقاً لن اتحدث عنه الآن». غموض ربما يفسره ما جاء على لسان وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده، أمس، مع نظيره السوداني، حيث أعلن أنه «تم توقيع اتفاقيات بخصوص أمن البحر الأحمر»، لافتاً إلى «أننا» مهتمون بأمن السودان وأفريقيا وأمن البحر الأحمر»، مؤكداً أن تركيا «ستواصل تقديم كل الدعم للسودان بهذا الخصوص»، ما ينبئ بأن أهدافاً عسكرية وأمنية تكمن خلف اتفاقية جزيرة سواكن، وخصوصاً أن غندور لم ينكر ذلك في قوله «(إننا) وقّعنا اتفاقية يمكن أن ينجم عنها أي نوع من أنواع

الأولى جزيرة سواكن، الواقعة على البحر الأحمر، والتي تضم آثاراً من عهد السلطنة العثمانية وميناء «سواكن» الأقدم في السودان والثاني بعد ميناء «بور سودان»، «على سبيل الاستثمار». صحيح أن ذلك الاتفاق تم الإعلان عنه بعنوان «إعادة إعمار وترميم جزيرة سواكن على نحو يناسب شكلها الأصلي، خلال فترة محددة» على حد تعبير اردوغان، وتخصيص المنطقة التاريخية الواقعة خارج الميناء «لتكون للسياحة وللحجاج»، وفق ما قال وزير الخارجية السوداني، إبراهيم غندور، إلا أن ثلاثة مؤشرات أوحى بأن الغرض من تاجير الجزيرة، التي تنفذ فيها وكالة التعاون والتنسيق التركية، «تيكا»، مشروعاً لترميم الآثار العثمانية، يتجاوز ما تم الجهر به من قبل اردوغان وغندور. إلى جانب إعلانه أن «الأترك الذين يريدون الذهاب إلى العمرة (في

اختتم الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان، أمس، زيارة «تاريخية» للسودان، توجهت بمنح بلاده جزيرة سواكن الواقعة على البحر الأحمر، تحت عنوان «الترميم والتطوير». اتفاقية بدأ واضحاً، من خلال تصريحات الطرفين، أن ثمة أغراضاً أمنية وعسكرية من وراءها، تتصل بصراع النفوذ على البحر الأحمر، ولا تخلو من دلالات بشأن تموضع السودان الإقليمي، وموقفه من ازمتي اليمن والخليج

تطرحت الزيارة «التاريخية» للرئيس التركي، رجب طيب اردوغان، للسودان، التي استمرت من الأحد إلى الثلاثاء، وما تخللها من توقيع اتفاقيات «استراتيجية»، علامات استفهام متكاثر حول التوضع الإقليمي الجديد للخرطوم، والذي بدأ، خلال الأشهر القليلة الماضية، أنه دخل مرحلة تذبذب أبعدت نظام الرئيس عمر البشير، ولو جزئياً، عن كل من الرياض وأبو ظبي. تذبذب تظهر زيارة اردوغان، التي تُعد الأولى لرئيس تركي للسودان منذ استقلال الأخير عام 1956، كما لو أنها تتويج لمحاولة اللعب عليه بهدف انتزاع نظام البشير من الحصن السعودي - الإماراتي،

وجود تركيا في الجزيرة يمثل عامل منافسة إضافياً للإمارات

واستغلال موقع السودان في لعبة التنافس على الزعامة مع السعودية، وتضعيف موقف محور الرياض وأبو ظبي في الأزمة الخليجية التي تستهدف، من وجهة نظر أنقرة، إخضاع أحد أبرز حلفائها في المنطقة، إمارة قطر. هذه الأهداف المفترضة بدت، يومي الأحد والاثنين، لأثمة بوضوح في أفق إعلان تركيا والسودان، رسمياً، اتفاقهما على منح الأخير

تحليل إخباري

مصالحة الإمارات مع «الإصلاح» أمام اختبار حسن النيات

المعيشية أو الإغراءات المالية من الأطراف المعادية، التي تعمل ليلاً ونهاراً على الاستقطاب وسلخ بعض الفئات المترددة إلى جانب العدوان. وهذا ما أكدته الأحداث بعد مقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إذ نجحت «أنصار الله» والعديد من رجال القبائل، ولا سيما «المؤتمريون»، باحتواء الموقف واستيعاب عدد لا بأس من القبائل التي كانت تميل إلى الرئيس الراحل صالح.

وقد بدأت نتائج اللقاء الذي جمع بين قيادة التجمع اليمني للإصلاح

البحث عن طريق يوصل «التحالف» إلى العاصمة اليمنية، إذ لا قيمة لأية إنجازات (إن حصلت) ما دامت لا تصل إلى صنعاء. إصرار قيادة التحالف على البحث عن فجوة لاخترق صنعاء يلاقيه إصرار من قبل «أنصار الله» في الدفاع عن العاصمة المحاطة بالجبال من كل الاتجاهات. ورغم التباين السياسي في صنعاء بين فئاتها القبلية والاجتماعية والفكرية، فإنها اتخذت قراراً مشتركاً، هو الدفاع عنها ومنع سقوطها مهما كانت الضغوطات

بسبب رفض القيادات «المؤتمرية» داخل اليمن الانتقال إلى صف العدوان على بلدهم. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الماكينة الإعلامية الخليجية انتقلت من أساليب الاستيعاب والاستعطاف لقيادة المؤتمر في صنعاء إلى التشكيك وأحياناً التخوين بهذه القيادات. وتخشى السعودية من أن تتحول القيادات المؤتمرية في خارج اليمن إلى زيادة العبء والتكلفة عليها جراء استضافتهم في فنادق العاصمة السعودية. في غضون ذلك، تستمر رحلة

الجهود المتواصلة لرأب الصدع المحلي ورسم خريطة سياسية تتماشى وصعوبة ظرف التحالف. تجدر الإشارة إلى أن تعيينات هادي الأخيرة تعمّد فيها مراعاة «الإصلاح»، بالمقابل فهمت أنها جاءت رداً على تشكيل الجمعية العمومية (البرلمان الجنوبي) المنبثقة من المجلس الانتقالي الجنوبي. إلى ذلك، تستمر الجهود الحثيثة لتجميع قيادات الصف «الأول والثاني» لحزب المؤتمر الشعبي العام تحت مظلة التحالف الذي تقوده السعودية، إلا أن تلك الجهود لم تصل إلى النتائج المرجوة

لقمان عبدالله

لا تبدأ أبداً مساعي التحالف السعودي - الإماراتي في البحث عن الخيارات التي تخولهما الدخول إلى صنعاء، خصوصاً بعد تأكدهما أنه لا يمكن حسم المعركة من دون الدخول إلى العاصمة اليمنية. وفي هذا السياق تأتي التعيينات التي أصدرها الرئيس اليمني المستقيل عبد ربه منصور هادي وانسجام للتوافق التي رعته السعودية بين الإمارات وحزب الإصلاح «الإخواني»، في إطار